

تفسير البحر المحيط

@ 136 أو ضعيفاً ، فأى داعية إلى جواز ذلك في القرآن مع إمكان حمله على غير ذلك ؟
ورجحانه . وهو أن تكون في موضع نصب على ما قررناه . وكم ، هنا إستفهامية ومعناها
التقرير لا حقيقة الإستفهام ، وقد يخرج الإستفهام عن حقيقته إذا تقدّمه ما يخرج ، نحو
قولك : سواء عليك أقام زيد أم قعد ، و : ما أبالي أقام زيد أم قعد ، وقد عملت أزيد
منطلق أو عمرو وما أدري أقرب أم بعيد ، فكل هذا صورته صورة الاستفهام ، وهو على
التركيب الإستفهامي وأحكامه ، وليس على حقيقة الإستفهام . .
وهذه الجملة من قوله : { كَمْ ° آتَيْذَاهُمْ } في موضع المفعول الثاني : لسل ، لأن سأل
يتعدى لإثنين ؛ أحدهما : بنفسه ، والآخر : بحرف جر ، إما عن ، وإما الباء . وقد جمع
بينهما في الضرورة نحو . .
فأصبحن لا يسألنه عن بما به .
و : سأل ، هنا معلقة عن الجملة الاستفهامية ، فهي عاملة في المعنى ، غير عاملة في
اللفظ ، لأن الإستفهام لا يعمل فيه ما قبله إلاّ الجار ، قالوا : وإنما علقت : سل ، وإن
لم تكن من أفعال القلوب ، لأن السؤال سبب للعلم ، فأجرى السبب مجرى المسبب في ذلك ،
وقال تعالى : { سَلَاهُمْ ° أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ } وقال الشاعر . .
سائل بني أسد ما هذه الصوت .
وقال : .
واسأل بمصقلة البكري ما فعلا .
وأجاز الزمخشري أن تكون : كم ، هنا خبرية ، قال : فإن قلت : كم استفهامية أم خبرية ؟
قلت : يحتمل الأمرين ، ومعنى الإستفهام فيها التقدير . انتهى كلامه . وهو ليس بجيد ، لأن
جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التي هي فيها من جملة السؤال ، لأنه يصير المعنى : سل بني
اسرائيل ، وما ذكر المسؤول عنه ، ثم قال : كثيراً من الآيات آتيناها ، فيصير هذا الكلام
مفلتاً مما قبله ، لأنه جملة : كم آتيناها ، صار خبراً صرفاً لا يتعلق به : سل ، وأنت
ترى معنى الكلام ، ومصب السؤال على هذه الجملة ، فهذا لا يكون إلاّ في الإستفهامية ،
ويحتاج في تقرير الخبرية إلى تقدير حذف ، وهو المفعول الثاني : لسل ، ويكون المعنى :
سل بني اسرائيل عن الآيات التي آتيناها ، ثم أخبر تعالى أن كثيراً من الآيات آتيناها . .
{ مِّنْ ءَايَةٍ } تميزل : كَمْ ° ، ويجوز دخول : من ، على تمييز الإستفهامية والخبرية ،

سواء وليها أم فصل بينهما ، والفصل بينهما بجملة ، وبظرف ، ومجرور ، جائز على ما قررنا في النحو ، وأجاز ابن عطية أن يكون : من آية ، مفعولاً ثانياً : لآيتناهم ، وذلك على التقدير الذي قدّره قبل من جواز نصب : كم ، بفعل محذوف يفسره : آيتناهم ، وعلى التقدير الذي قررناه من أن : كم ، تكون كناية عن قوم أو جماعة ، وحذف تمييزها لفهم المعنى ، فإذا كان كذلك ، فإن كانت : كم ، خبرية فلا يجوز أن تكون : من آية ، مفعولاً ثانياً ، لأن زيادة : من ، لا تكون في الإيجاب على مذهب البصريين غير الأخفش ، وإن كانت إستفهامية فيمكن أن يقال : يجوز ذلك فيه لانسحاب الاستفهام على ما قبله ، وفيه بعد ، لأن متعلق الإستفهام هو المفعول الأول لا الثاني ، فلو قلت : كم من درهم أعطيته من رجل ، على زيادة : من ، في قولك : من رجل ، لكان فيه نظر ، وقد أمعنا الكلام على زيادة : من ، في (منهج السالك) من تأليفنا . .

و : الآيات البينات ما تضمنته التوراة والإنجيل من صفة النبي صلى الله عليه وسلم) ، وتحقيق نبوته ، وتصديق ما جاء به ، أو معجزات موسى صلى الله عليه وسلم ، كالعصا ، واليد البيضاء ، وخلق البحر ، أو : القرآن قصصاً □ قصص الأمم الخالية